وقفة

▪ عالية طالب

سلبية المثقف القاتلة

استطاع المثقف العراقي في بدايات القرن العشرين أن يرسخ له موقعا في التفاعل الحضاري لمتغيّرات مجتمعه، وهو ما عكس دوره في الألفية التي حرق فيها مراحله لكن باتجاه عكسي، وضمن مشهدا يعيش متناقضات المرحلة وتجاذباتها وانعطافاتها السريالية التي استوجبت أن يكون له دور فاعل وحقيقي وأن يتضامن هذا الدور مع السياسي الحقيقي وليس السياسي صاحب الخطابات المبرمجة لارتباطات إقليمية ودولية، وبما يتطلب العمل بحرص حقيقي لانجاز مشروعه الذي تباطأ منذ سنوات طوال بفعل الممارسات السابقة التي أوجدت صبغة الإيجاب الكامل لكل المظاهر وأبادت أي آراء تعزف خارج السرب، وكان لهذا الدور تفاعله الثابت الذي أضر بموقف الدور الريادي والمهم للمثقف.

ومن البديهيات طبعا أنا لا نشير إلى الثقافة بمعناها الأدبي والإبداعي بل بالمعنى الموسوعي الشامل الذي يختلف عن المتعلم بتخصص أحادي، والعراق يزخر بكفاءاته المثقفة تحت ضغط أي وقت وزمن يكون فيه، إذن أين هو هذا الدور الفاعل في مواجهة مشهد سياسي أبتلع كل الأدوار ولم يبق للآخرين غير استمراء السلبية وتقبلها؟

المشهد العراقي والعربي بحاجة إلى إعادة تكوين من جديد ليستطيع الارتكاز على مقومات إنشاء سليم تعيد للشعوب انطلاقة حضارية قويمة وتحافظ على الحقوق المدنية التي اجتزأت لصالح مشاريع وخطابات ومناهج قد تحقق المصالح الذاتية ولكن ليس الشمولية الفاعلة باتجاه الأهداف العامة النبيلة.

وبتأمل بسيط للمشهد السياسي العراقي نجد أن هذا التغييب لم يكن في صالح العملية السياسية العراقية اليوم، بل على العكس تماما إذ استمر الواقع المتحقق ليس بمستوى المرحلة ولم يستطع تحقيق الاستفادة من مرحلة المتغير بما يحقق مصلحة المجموع، تغييب دور المثقف الواعي يعني إغماط لحقوق المجتمع وهي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المثقف بالدرجة الأولى وعلى المجتمع بمشروعه السياسي ثانيا، كون أهمية دوره لا يمكن أن تعطى له بمنحة من الآخرين بل بخطوات مدروسة بعناية من قبله وبثبات يحقق المنجز الفاعل دون الركون على انتظار فرصة يجود بها المشروع السياسي الذي يفكر أحيانا بالإقصاء بدل الدمج الواعي وبتهميش الدور المهني والمحترف والمختص خشية منه ومن قدراته الحقيقية، لذا لابد لهذا المثقف من أن يبادر بخطوات وليس بالخطوة الأولى المنتظرة منه فلا يمكن الركون إلى السلبية والوطن يمر بمحنة عجيبة تجتمع جهود جبارة لتكريسها وايجاد الأجواء الملائمة لنموها واطرادها.

وإذا ما صدقنا أن عدد منظمات المجتمع المدني في العراق بلغ أكثر من أربعة آلاف منظمة نصفها تحمل مشاريع ثقافية وإعلامية، فأننا سنكون إذن قد أوشكنا على فقدان الأمل بإيجاد مشروع تنظيمي ثقافي حقيقي له طموحات واضحة، إذ أن وجود هذا الرقم المتضخم وفي المقابل عدم وضوح أي منجزات تضامنية ملموسة يعني أن هذه التجمعات أنشئت لأسباب أخرى لا تتعلق بلم شمل المثقف أو تقوية وترصين دوره وإنما لأهداف ورؤى ونوايا بعضها شخصي وبعضها نفعي لا يتعلق بمصلحة المثقف ولا بتفاعله المطلوب.

البرلمان ينأى بنفسه عن مناقشة اتهامات الدايني

ماليزيا ترفض تسليم النائب الهارب.. واستغراب صدري من طروحات العراقية

□ بغداد / المدى

فشل ائتلاف العراقية في طرح اتهام النائب السابق محمد الدايني بتفجير البرلمان ٢٠٠٧ للنقاش في جلسة البرلمان، بعد أن صوت المجلس، أمس، بالأغلبية على إلغائها.

وقال رئيس البرلمان أسامة النجيفي إن غالبية أعضاء مجلس النواب صوّتوا، خلال الجلسة السادسة من الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت بحضور ١٧٠ نائباً على إلغاء مناقشة موضوع اتهام النائب السابق محمد الدايني في تفجير البرلمان في العام ٢٠٠٧ وشطبه من أعمال جلسة اليوم.

وكان رئيس كتلة العراقية في البرلمان سلمان الجميلي قد قال خلال جلسة البرلمان أمس إن "البرلمان الأوربي والجهات الدولية برّأت النائب السابق محمد الدايني"، داعيا إلى "مناقشة موضوع الاتهامات الموجهة إلى الدايني".

وأثارت كلمة الجميلي هذه اعتراضات واسعة من البرلمانيين لاسيما النائب عن التيار الصدري جواد الشهيلي الذي اعتبر هذه الدعوة "محاولة لخلط الأوراق".

من جانبه ذكر مستشار في الحكومة، أن الحكومة الماليزية امتنعت عن تسليم النائب المدان محمد الدايني لبغداد.

وقال المستشار احمد الشيحاني لوكالة كردستان للأنباء إن "ماليزيا امتنعت عن تسليم النائب محمد الدايني إلى اللجنة الأمنية لحين توقيع وزارة العدل مذكرة تفاهم لتبادل المعتقلين".

وأضاف أن "الحكومة أوعزت لوزارة العدل بترتيب أوراقها لتوقيع اتفاقية تبادل السجناء بين العراق وماليزيا".

وتابع أن "المتهم محمد الدايني ضده أدلة دامغة تؤكد تورطه في عمليات اغتيال مواطنين في ناحية السعدية في محافظة ديالى وتفجير مجلس النواب العراقي".

وتعرض البرلمان في ١٢ نيسان ٢٠٠٧ إلى هجوم انتحاري أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص، بينهم النائب محمد عواد، فيما وجهت أصابع الاتهام إلى النائب السابق محمد الدايني.

وشكل مجلس النواب لجنة خاصة من خمسة نواب للنظر في قضية الاتهامات الموجهة للدايني، وقد استمعت إلى شهود وجمعت معلومات من مكان ارتكاب الجرائم "المفترضة" خلال شهر كامل.

واتهمت الحكومة الدايني بالتورط بقتل ١٥٥ شخصاً في قرية التحويلة في ديالى، وقصف المنطقة الخضراء بقذائف هاون خلال زيارة الرئيس الإيراني إلى بغداد في شباط ٢٠٠٨ وقتل أحد السكان في المنطقة التي أطلقت منها القذائف، فضلاً عن قتل النقيب إسماعيل حقي الشمري، وتفجير البرلمان في نيسان ٢٠٠٧.

وصدر حكم بالإعدام غيابياً، في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٠، بحق الدايني، الذي شغل منصب نائب في البرلمان بين أعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٠، استناداً إلى إفادات ثلاثة من عناصر حمايته هم رياض إبراهيم، وعلاء خير الله، وحيدر عبد الله ومخبر سري، بتهمة التورط بتفجير البرلمان عام ٢٠٠٧، وقصف المنطقة الخضراء، وتخزين أسلحة، وتأسيس جماعة إرهابية مرتبطة بحزب البعث المنحل، من دون الإشارة إلى الاتهامات الأخرى، مما دفعه إلى مغادرة العراق خوفاً على حياته.

وفي موضوع آخر، اعتبر رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، أمس، تصريحات النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي بشأن امتلاكها ملفات تؤكد إنفاقه ثلاثة مليارات دينار لتغطية زيارته إلى لندن قذفا وتشهيرا يحاسب عليها القانون، مطالبا إياها بكشف الملفات التي تمتلكها، فيما أكد انه يحتفظ بحق رفع دعوى قضائية ضد الفتلاوي.

وقال المتحدث باسم رئيس مجلس النواب أكرم العبيدي خلال مؤتمر صحافي عقده، أمس بمبنى البرلمان وحضرته (المدى)، إن "اتهامات النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي، رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بإنفاقه ثلاثة مليارات دينار خلال زيارته بريطانيا عارية عن الصحة"، مبينا أن "هذه الإدعاءات المضللة تدخل في نطاق الإساءة والتشهير الذي يعد قذفا يحاسب عليه القانون وفقا للمادة ٤٣٣".

وأضاف العبيدي أن "تلك الاتهامات الجادة وعمله الدؤوب ذي الغايات الوطنية الكبرى وتعطيلا لدور المجلس في ممارسة سلطاته الدستورية"، مؤكدا أن "الأولى بالفتلاوي انتظار نتائج التحقيق التي طلبت من لجنة النزاهة إجراءها مع هيئة الرئاسة بشأن نفقات السفرة".

وطالب المتحدث باسم النجيفي "الفتلاوي بعرض الملفات التي تمتلكها وتثبيت إدعاءاتها"، مؤكدا أن "النجيفي يحتفظ بحقه في رفع دعوى قضائية ضد الفتلاوي لمعلوماتها الملفقة التي تستهدف رمزية الرئيس وشخصه".

ودعا العبيدي الفتلاوي إلى "معرفة حقيقة الزيارة هل هي للاستجمام أم انجاز عمل مثمر يعود بالخير للوطن"، موضحا أن "الأمر بلغ عند مطلقي هذه الإدعاءات المفبركة بأن يختلقوا الأباطيل لتضليل الرأي العام بتلك الإدعاءات".

وكانت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي قالت، أمس الأول أن القضاء رد الدعوى التي أقامها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ضدها لعدم قانونيتها، وفي حين اعتبرت رد الدعوى "انتصارا على إرادة تكميم الأفواه"، أكدت إنها ستكشف ملفا جديدا ضد النجيفي بشأن صرفه ثلاثة مليارات دينار عراقي كنفقات لزيارته الأخيرة إلى لندن.

التحالف الوطني يستجوب وزراءه.. والكتل تتهيأ لاجتماع طالباني

□ بغداد / المدى

أعلن التحالف الوطني أمس عن تشكيل لجنة داخلية تضم اعضاء من الهيئة السياسية للتحالف تختص باستجواب ومساءلة الوزراء التابعين له الذين يتلكأون بتنفيذ المشاريع الخاصة بوزاراتهم.

وقال النائب حسين الأسدي عن ائتلاف دولة القانون احد القطبين الرئيسين في التحالف الوطني لوكالة كردستان للإنباء أمس، "تم الاتفاق في الاجتماع الأخير للهيئة السياسية في التحالف الوطني على تشكيل لجنة تختص بمساءلة الوزراء التابعين للتحالف الوطني والوقوف على طبيعة إدارتهم الوزارات"، مضيفا "إذا وجدت اللجنة الداخلية تقصيرا في عمل تلك الوزارات فأنها ستسعى إلى حجب الثقة عن الوزير في مجلس النواب".

وعقدت الهيئة السياسية للتحالف الوطني اجتماعاً استثنائياً أمس الأول، برئاسة الدكتور إبراهيم الجعفري لبحث آخر مستجدات المشهد السياسي الراهن.

وتضمّن جدول أعمال الاجتماع، بحسب بيان لمكتب الجعفري تلقت (المدى) نسخة منه: مناقشة عدد من الموضوعات المهمة، على رأسها قانون النفط والغاز، وقانون المحكمة الاتحادية، والتفجير الذي شهده مجلس النواب.

وأكد المجتمعون أهمية حصول توافق استراتيجي متكامل من قبل القوى السياسية العراقية كافة على قانون الثروة النفطية باعتباره شأناً وطنياً استراتيجياً.

وشدّد التحالف الوطني على ضرورة إيجاد تفاهمات تنسجم وحقوق أبناء الشعب العراقي، فيما يتعلق بقانون المحكمة الاتحادية؛ لما لها من دور مهم في رسم المسارات القانونية.

وبخصوص الخرق الأمني الذي حدث في الأمس قرب مجلس النواب العراقي حث التحالف الوطني على أهمية الإسراع بإجراء التحقيقات الأصولية، وإطلاع الرأي العام على ملابسات هذا الحادث..

مؤكداً عدم استباق التحقيقات الأمنية، أو التشويش على مجراها عبر إطلاق تصريحات مستعجلة، ويقترب الشارع العراقي من عقد اجتماع قمة رابع في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني والذي من المتوقع فيه مناقشة الوزارات الأمنية.

أكد القيادي في قائمة تجديد والنائب عن ائتلاف العراقية جمال الكيلاني أن الكتل السياسية ستجتمع قبل اجتماع جلال طالباني، لترتيب أوراقها، مشيراً إلى أن الاجتماع سيتمركز حول وضع العراق بعد الانسحاب الأميركي.

وقال الكيلاني في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء: معلوماتنا الأولية تؤكد أن الكتل السياسية ترتب أوراقها من خلال اجتماعاتها الداخلية التي تسبق الاجتماع الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، مشيرا الى أن دعوات ومبادرات عدة أطلقت لأجل اجتماع قادة الكتل ومنها مبادرة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، وتمت موافقة هيئة الرئاسة عليها مبدئيا.

وأضاف النائب عن العراقية: أن الاجتماع المرتقب لن يخصص لبحث المشاكل السياسية وتنفيذ ما تبقى من اتفاقية أربيل، وإنما سيتمركز على مسألة ووضع العراق ما بعد الانسحاب كوضعه الداخلي والخارجي.

قوات الجيش والشرطة في نينوى تتسابقان في الإعلان عن نجاحاتهما

ارتياح شعبي من انفراج العلاقة بين السلطتين الإدارية والمحلية

□ الموصل / المدى

خلال يومين فقط، تمكنت القوات الأمنية المنتشرة في عموم مدينة الموصل، من إحباط محاولتي تفجير بسيارات مفخخة جنوب وغرب المدينة، إذ أعلنت قيادة الفرقة الثالثة شرطة اتحادية ليلة الأربعاء تفكيك عجلة مفخخة تحمل ستة صواريخ و٣٠ كغم من مادة سي فور شديدة التفجير، وقبلها بيوم واحد، تمكنت من إلقاء القبض على انتحاري كان يروم تفجير سيارة يقودها قرب سيطرة في منقطة بوب الشام غرب الموصل.

تفتيش في نقطة امنية (أرشيف)

كما أنها ألقت القبض على مجموعة كبيرة من المطلوبين المتورطين بأعمال إرهابية، وقامت بعرضهم على ذوي المستهدفين المدعين بالحق الشخصي في قضايا تنظرها المحاكم في الموصل.

هذه النجاحات الأمنية، جعلت من بوصلة الأمن، تشير إلى ناحية الاستقرار النسبي، الذي افتقدته مدينة الموصل على نحو تام، منذ ٢٠٠٤/١١/١١، وهو اليوم الذي يعرفه الموصليون بالسقوط الثاني، إذ سيطرت مجاميع مسلحة على عموم المدينة، وبدأت بحملة عقاب، لم يُستثن منها أحد.

مراقبون يعزون السبب في تحسن الأوضاع الأمنية، للقيادات الجديدة التي تولت الملف الأمني، بعد جملة من القرارات التي اتخذتها وزارة الدفاع بتغيير قائدي عمليات نينوى، والفرقة الثانية للجيش، والأخير عاش قائدها اللواء ناصر الغنام صراعا كبيرا مع محافظ نينوى اثيل النجيفي، خرج في أحيان عن نطاق السيطرة، ليتبادلا الاتهامات علنا عبر وسائل الإعلام.

وللمرة الأولى منذ تولي حكومة نينوى المحلية بقيادة النجيفي مهامها في نيسان ٢٠٠٩، اجتمعت السلطتين الإدارية والعسكرية، خلال أيلول الفائت في لقاء ترحيبي جمع المحافظ بقائد العمليات الجديد باسم الطائي، وقائد الفرقة الثانية علي المفرجي، ووجهوا رسالة تطمينية إلى المواطنين، في انتهاء صراع بين السلطتين استمر لأكثر من عامين، وأربك الوضع العام في الموصل.

وللمرة الأولى أيضاً، بدأت قناة سما الموصل الفضائية الممولة من قبل حكومة نينوى المحلية، ببث أخبار عن أنشطة وفعاليات تقوم بها القوات الأمنية في مدينة الموصل، وخصوصا المتعلقة منها بالفرقة الثانية للجيش العراقي التي تسيطر على الجانب الأيسر للموصل، مع أجزاء واسعة جنوبها.

كما أن القادة الأمنيين بدؤوا يظهرون في لقاءات واجتماعات مع السلطات الإدارية، الأمر الذي أثار جوا من الارتياح العام، لدى الأهالي، وشجع الكثيرين منهم للسماح لأبنائهم بالانخراط في قوات الجيش، بعد أن كان ذلك محرما، طوال سنوات بسبب حوادث الاستهداف، ومنذ نحو أسبوع تشهد منطقة حي الحدباء شمال الموصل حيث مقر الفرقة الثانية للجيش العراقي، زخما كبيرا جراء فتحها باب التطوع، وهو مؤشر عملي على كسب القادة الجدد لثقة المواطنين في نينوى، وبدأوا سريعا في جني ثمار الخطط التي وضعوها.

الناطق باسم محافظ نينوى قحطان سامي قال في تصريح لـ(المدى) إن الفضل في تحسن الأوضاع الأمنية في نينوى، يعود للتعاون والتنسيق الذي جرى بين محافظة نينوى والقيادات الأمنية الجديدة، وهناك جو من الارتياح الشعبي حيال ذلك، ولكنه أشار إلى أن الطرق المغلقة منذ فترة ليست بالقصيرة، إضافة إلى نقاط التفتيش المنتشرة بكثافة في عموما المناطق، مازالت تشكل عبئا على المواطن لأنها تحد من حريته في التنقل داخل المدينة.

فرقتا الجيش الثانية، والثالثة شرطة اتحادية، تتسابقان في الإعلان عن النجاحات التي تحققانها، فبعد أيام قليلة من إعلان اللواء علي المفرجي قائد الفرقة الثانية للجيش عن نجاحات فرقته الأمنية خلال عشرة أيام، بضبط أكداس من الأسلحة والمتفجرات، وإحباط محاولات لتهريب منظم للوقود، والقبض على مطلوبين خطرين، كشف اللواء الركن مهدي الغراوي قائد الفرقة الثالثة للشرطة الاتحادية المنتشرة في الجانب الأيمن لمدينة الموصل، إنجازات فرقته خلال أسبوع، وتمكنها من تحقيق العديد من الأهداف.

وبرغم ذلك، أشار الغراوي الى نوعيات جديدة من العبوات الناسفة يستخدمها الإرهابيون في تنفيذ عملياتهم، وعرض في مؤتمر صحفي عقده في مقر الفرقة نماذج من الأحزمة الناسفة، والعبوات اللاصقة، قال بأن عناصر من الشرط الاتحادية ضبطت معملا لتصنيعها في الموصل.

وقام الغراوي بعرض متهمين ألقي القبض عليهم، وهم متورطون بأعمال قتل استهدفت مواطنين وعناصر في الأجهزة الأمنية، وذلك بحضور المدعين بالحق الشخصي من ذوي المجني عليهم، وبيّن قائد الفرقة، إن ضرب قواعد الإرهاب في الموصل والقضاء عليها، دفع الإرهابيين الى الاستعانة بآخرين من خارج المدينة، وذكر أمثلة عن ذلك.

ثم أكد موجها كلامه للمواطنين، إن انسحاب القوات الأميركية لن يؤثر أبدا على عمل القوات العراقية، والدليل هو النجاحات التي تحققها على نحو يومي.

وفي تطور لافت، وجه محافظ نينوى أثيل النجيفي بإلغاء الأوامر الإدارية الخاصة بعقود موظفي دائرة الماء الوقتية لأنها غير قانونية، وطالب مديرها العام في بغداد، بالتحري امنيا عن أي شخص تريد توظيفه لاحقا، وذلك بعد إعلان القوات الأمنية، تورط أحد موظفي عقود الدائرة بهجوم انتحاري استهدف نقطة تابعة للشرطة في منطقة الرفاعي جنوب الموصل.

وقال النجيفي إن خللا تم تأشيره في مديرية ماء نينوى، بعد أن أثبتت التحقيقات تورط أحد المتعاقدين فيها باستهداف الشرطة، وكشفت وجود تدخلات من خارج الموصل ومن داخلها للتوسط في تعيين بعض الموظفين مما يؤدي إلى حدوث مثل هذه الخروق.

وأكد المحافظ أن إجراءات إدارية صارمة ستتخذ ضد مدراء الدوائر جميعا في نينوى في حال تهاونوا في معالجة مشاكل مشابهة تحدث في دوائرهم.

تفاعل المحافظ مع تحقيقات أجرتها جهات أمنية، تؤشر تصاعد وتيرة التعاون بين السلطتين الإدارية والأمنية، مما رفع سقف التفاؤل في تخلص الموصل وبشكل تام من مظاهر العنف، والبدء بإلغاء مظاهر العسكرة التي تعيشها شوارع ومناطق المدينة منذ أيار عام ٢٠٠٨.

▪ البيضاء تستبعد حضور القادة الأمنيين في تضييف المالكي

استبعد النائب عن الكتلة البيضاء كاظم الشمري قيام رئيس الوزراء نوري المالكي بإحضار القادة الأمنيين لبيان مدى جاهزية القوات الأمنية في جلسة المخصصة لتضييفه في مجلس النواب، مؤكداً ضرورة الاستعانة بمدربين للقوة البحرية والجوية. وقال الشمري في تصريحات صحفية أمس إن إحضار القادة الأمنيين للجلسة "غير مجدٍ" على اعتبار أن رئيس الوزراء نوري المالكي هو القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية وكالة ولديه تصور واضح عن مدى جاهزية الأجهزة الأمنية وحاجتها للمدربين بعد الانسحاب الاميركي.

واشار النائب عن الكتلة البيضاء إلى أن الانسحاب الأميركي سيولّد فراغا أمنيا كبيرا في قدرات القوة البحرية والجوية لأن هذه القوات لديها نقص كبير في الخبرة و التسليح وليست لها القدرة على حماية الأجواء والسواحل العراقية.

▪ علاوي يبحث عن وقف الانتهاكات وتطبيق الديمقراطية

قال رئيس القائمة العراقية إياد علاوي إن المرحلة المقبلة بحاجة لترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقيقية ووقف الانتهاكات التي تتعرض لها شرائح واسعة من المجتمع العراقي. واضاف علاوي في بيان لمكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك: وخلال اجتماع عقد في منزل المطلك وبحضور قادة ونواب القائمة وممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر والوفد المرافق له إن الإنسان العراقي كان يأمل تحركات جدية تضع حدا لمعاناته المتمثلة بالبطالة والعوز المادي وتوفير أبسط مقومات الحياة الكريمة. من جانبه شدد المطلك على أهمية أن تأخذ البعثة الأممية في العراق دورها في مختلف المفاصل الإنسانية والسياسية والاقتصادية وصون مبادئ حقوق الإنسان ونشر العدالة والعمل على مراقبة الخروق التي تمس كرامة المواطن العراقي وتزعزع أمنه وسلامة ممتلكاته.

▪ البزوني يكشف أسعار المناصب الأمنية والمراتب العسكرية

كشف النائب عن دولة القانون جواد البزوني، عن بيع مناصب عليا داخل وزارتي الدفاع والداخلية تصل قيمتها إلى (١٠٠) ألف دولار. وقال البزوني يوجد في جميع مؤسسات دوائر الدولة بيع للمناصب، وخصوصا في وزارتي الدفاع والداخلية، موضحاً: إن في الوزارتين تباع مناصب كالترفيع والتثبيت ونقل أمراء الألوية، تتراوح قيمتها من (١٠) آلاف دولار إلى (١٠٠) ألف دولار. وأضاف: إن مسؤولين كباراً في الداخلية والدفاع هم وراء بيع المناصب، محميين من جهات سياسية، مشيراً الى انهم سيرفعون كتابا للجهات المعنية للكشف عنهم ومحاسبتهم. وفي وقت سابق، كشفت لجنة النزاهة النيابية عن صفقة فساد بأسلحة ضمن عقود مبيعات عسكرية، حيث تضمنت الصفقة شراء آليات وأسلحة مستعملة، تم إعادة تصنيعها، وبعضها غير مؤهلة بشكل جيد.